

حوكمة قطاع الدفاع والأمن والاستخبارات في البلدان العربية

عدد خاص/ ورشة عمل: آذار/ مارس 2024

دورية "حكمة" للإدارة والسياسات العامة
(يُصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا)

الورقة المرجعية

تحتكر المؤسسات العسكرية والأمنية - وهي من المؤسسات العامة - العنف في الدولة المعاصرة، ولهذا فقد أُسندت إليها مهمة حماية الدولة من التهديدات الخارجية والداخلية. لكن نشأت المخاوف على الدولة ذاتها من تدخل هذه المؤسسات بشكل غير شرعي، وبخاصة إذا ما انفلتت بيدها أدوات العنف من دون محاسبة تشريعية، ووجهتها لاحتكار سلطة الدولة نفسها. من هذا الباب تطورت القواعد والمنظومات التي تدار من خلالها المؤسسات العسكرية والأمنية في دول غرب أوروبا وشمال أمريكا، وتشكلت لها نماذج للحكمة تضبط هذه المؤسسات وتلجمه بالأطر القانونية والدستورية. وشمل هذا: الأساس التراتبي الذي بُنيت عليه هيكل المؤسسة العسكرية، وعنصري الانضباط والطاعة الناظمين لثقافتها، وتخطيط استراتيجياتها وأهدافها؛ فضلا عن ضبط الميزانيات العسكرية والأمنية في ضوء أن نسبة معتبرة من الإنفاق العام توجه لتغطية احتياجاتها، التي تصور بوصفها الأولوية الأولى¹.

أما في دول الجنوب، ومنها البلدان العربية، فقد عانى الكثير منها من الانقلابات من خلال استيلاء العسكريين كليةً على السلطة، أو ممارسة المؤسسات العسكرية والأمنية النفوذ على الحكومات المدنية. لقد ظهرت جيوش ما بعد الاستقلال في دول الجنوب في ظل سياقات مختلفة عن سياقات نشأة الجيوش الأوروبية، وتضخمت، وصار يُنظر إليها باعتبارها القوة الدافعة للوحدة والتحديث². ثم ظهر مذهبٌ للأمن القومي لجيوش العالم الثالث، يدمج بين التدخل العسكري في السياسة، والانخراط في حروب داخلية، ولا سيما ضد من أُطلق عليهم اسم "المتمردين"، وغالهم كان ينتهي إلى الحركات اليسارية آنذاك³.

وفي الخمسينيات من القرن العشرين، نشأ حقلٌ بحثي هو "العلاقات المدنية-العسكرية" (Civil-military relations) ليُعنى بأمرين: كيف يمكن ضمان أن تخضع القوات المسلحة للسلطة المدنية وتعمل من أجل خدمة المصلحة العامة ولا تستخدم

عوامل القوة التي تمتلكها لتحقيق مصالح خاصة؟ وكيف يمكن ضمان أن تحترم السلطة المدنية العمل المدني للعسكريين ولا تتدخل فيه؟⁴ وصار مركزياً ضمن هذا الحقل السؤال عن موضوع "الرقابة المدنية على القوات المسلحة" (Civilian control of the armed forces)، والجدل حول أدوات ضبط العلاقات المدنية - العسكرية⁵، وإيجاد صور تتوافق مع حكم القانون وحقوق الإنسان، يكون بمستطاعها ضبط العلاقة بين العسكريين الذين يقومون بوظيفة غير سياسية، هي الدفاع عن الدولة، والسياسيين الذين يتولون الوظائف السياسية في الدولة.⁶

ومنذ نهاية التسعينيات، ظهر مجال معرفي جديد - له طابع سياساتي بالأساس - هو "إصلاح القطاع الأمني" (Security sector reform, SSR)، وبموجبه اتسع حقل العلاقات المدنية - العسكرية، ليشمل إطاراً أوسع هو "حوكمة القطاع الأمني" (Security sector governance, SSG) الذي يتضمن الأجهزة الأمنية والدفاعية والاستخباراتية معاً، وأضحى تهديد الأمن لا يقف عند الدول، بل امتد ليشمل الأفراد والمجتمعات وهوياتها وثقافتها أيضاً،⁷ وعلى اعتبار أن الإنسان يمثل نقطة ارتكاز رئيسة لمفهوم الأمن⁸.

وفي السنوات الأخيرة، أدت تطورات عدة إلى تنوع حقل العلاقات المدنية - العسكرية وإصلاح القطاع الأمني، وغموض المساحة بين ما هو عسكري وما هو مدني.⁹ ومن هذه التطورات تطور الأسلحة ذاتها وتعدد الشؤون العسكرية والأمنية وظهور الحروب السيبرانية، وتعدد أدوات الرصد والمراقبة، وتزايد الحاجة إلى قوات حفظ السلام الدولية، وتعاضم الأدوار التي تقوم بها المؤسسات العسكرية والأمنية في أعقاب الصراعات المسلحة، واستراتيجيات الحرب على الإرهاب. وظهرت موضوعات جديدة تعالج تلك التطورات، وموضوعات أخرى مثل "نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج" (Disarmament, Demobilization and Reintegration, DDR) للمقاتلين السابقين، بما في ذلك الجنود من الأطفال والنساء، فضلاً عن عمليات أخرى تقع ضمن أعمال العدالة الانتقالية وكذلك مكافحة الجريمة المنظمة، كالاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات¹⁰. وشاعت أيضاً فكرة ترابط/ عروة الأمن والتنمية (Security-development nexus)¹¹. ومن العناصر المهمة في هذا السياق، رسوخ فكرة الرقابة، عبر دعوة المانحين لتفهم أن الوصول إلى حالة من الاستقرار في مناطق الصراع، يقتضي منع أسباب العودة إلى العنف. وهو هدف يتجاوز مجرد العناية بتعزيز قدرات قوات الأمن، وإنما تعزيز سبل رقابة هذه القوات ومحاسبتها أمام الشعب والنواب في البرلمان أيضاً.¹²

وساهم اتساع الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الإقليمية في أعقاب عمليات الانتقال إلى الديمقراطية في شرق أوروبا، في إدراك أهمية إصلاح القطاع العسكري والأمني. وفي هذا السياق، وضعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا «مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية - العسكرية للأمن» في عام 1994، التي دعت إلى إخضاع جميع المؤسسات الأمنية للمعايير الديمقراطية، وليس الجيش وحده.¹³ وأقر الاتحاد الأفريقي بأهمية إصلاح قطاع الأمن وتم تأسيس الهيكل الإفريقي للسلام والأمن في إفريقيا (APSA) في عام 2002 لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة. ووضع إطاراً لإصلاح قطاع الأمن والذي يشدد على أهمية الحكم الديمقراطي، والرقابة المدنية، واحترام حقوق الإنسان، وإشراك المجتمع المدني في عملية الإصلاح¹⁴. وأصدر الاتحاد عام 2013 سياسة تحت عنوان "إطار سياسة الاتحاد الأفريقي حول إصلاح القطاع الأمني"¹⁵. نصح فيه الدول الأعضاء بالالتزام بتعزيز أدوات الرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن، بما في ذلك مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وكذا القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وعلى الرغم من التطور الكبير الذي شهده حقل دراسات العلاقات المدنية - العسكرية، فإن دراسات الاستخبارات وحوكمتها خارج الدول التي تتكلم اللغة الإنكليزية ما زالت متأخرة، بشكل عام. وفي العالم العربي، تكاد تكون غير موجودة أصلاً، مع أنّ هذه الأجهزة تضطلع بأدوار مهمة في المجالات الأمنية والسياسية والدبلوماسية. وما زالت أغلب الدول في العالم العربي تعامل أجهزة الاستخبارات على أنها أجهزة استثنائية فوق القانون وسياسات الشفافية والمحاسبة. إن أنظمة المحاسبة والشفافية المعتمدة في الدول العربية أقرب إلى ما أسماه ماثيو مكابنز وثورماس شوارتز نموذج "منبه الحريق" أو رد الفعل، الذي يدفع صانع القرار والنظام التشريعي في بعض الأحيان للمحاسبة، بعد حدوث فشل استخباري، أو كشف تجاوز أجهزة الاستخبارات حدود صلاحياتها. وفي المقابل، تتبنى الدول التي تمتلك أنظمة حوكمة ومحاسبة متقدمة نموذج ما أسماه "دوريات الشرطة"، الذي يعتمد على التشريعات وجلسات الاستماع البرلمانية والمراقبة والمحاسبة المستمرة¹⁶.

وكشفت أزمة انتشار فيروس كورونا-19 أبعاداً جديدة في العلاقات المدنية - العسكرية والعلاقات المدنية - الاستخباراتية، إذ تم منح المؤسسات العسكرية والأمنية صلاحيات واسعة لضمان تنفيذ الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها الدول لمواجهة الأزمة، وهو ما أثار المخاوف من أن يُفضي هذا إلى عسكرة المجتمعات وتغيير أنماط العلاقات المدنية - العسكرية القائمة. وفي المقابل شككت الأزمة في الفكرة الشائعة بأن الأمن القومي يتحقق من خلال القوة العسكرية والاقتصادية فقط في ضوء الأهمية التي احتلها العلماء والسلطات الصحية¹⁷.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، ثمة عوامل أخرى تخص العالم العربي على رأسها الصراع العربي الصهيوني، ورسوخ النظم السلطوية، فضلاً عن الخلافات السياسية بين الدول. ساهم ما سبق في الحاجة إلى جيوش قوية، وأيضاً في تسييس الجيوش في عدد من الدول، هذا فضلاً عن استخدام الأنظمة السياسية المؤسسات العسكرية ضمن استراتيجياتها في البقاء عبر سبل عدة ساهمت بدورها في تدجين الجيوش أو اضعافها أو تهميشها لصالح المؤسسات الأمنية والاستخباراتية¹⁸. وثمة بعد خارجي آخر، فبرغم الميزانيات الضخمة التي تنفقها دول المنطقة على الدفاع والأمن، إلا أنها تحتاج دوماً إلى حلفاء أجنب لتتحقيق الأمن الإقليمي ومواجهة التهديدات الخارجية.

ولهذا، تكتسب حوكمة قطاع الدفاع والأمن والاستخبارات في البلدان العربية، منذ انتفاضات العام 2011 وما تبعها من تطورات، أهمية خاصة، ولا سيما في دول مثل مصر والسودان والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا. كما بدت الحاجة ملحة إلى دمج برامج إصلاح القطاع الأمني في العمليات الرامية إلى إنهاء الصراعات وإحلال السلم الأهلي في الدول التي تمر بحالة صراع، مثل اليمن وليبيا وسوريا والعراق والسودان والصومال، وغيرها.

وفي ظل الاهتمام الملحوظ بموضوع إصلاح قطاع الدفاع والأمن والاستخبارات من قبل عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية، تبرز الحاجة إلى مزيد من البحث في هذا الموضوع الحيوي الذي يتصل بالأمن القومي العربي في المقام الأول وبنمط الحكم السائد وأزماته. وذلك بهدف محدد هو فهم محددات بناء دول حديثة تقوم على حكم القانون والمؤسسات والمساءلة، والحفاظ على وحدة المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية وتعزيز فعاليتها وكفاءتها في ذات الوقت. أي كيف يمكن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في قطاع الدفاع والأمن والاستخبارات من أجل: (أ) توفير الأمن العام وتعزيز سلامة المواطنين؛ (ب) إدارة قطاعات الدفاع والأمن والاستخبارات بطريقة فعالة ودون إهدار الموارد المالية؛ (ت) تعزيز المهارات المهنية والمعدات والتدريب والقدرات الإدارية اللازمة للمؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية للقيام

بمهامها؛ (ث) ترسيخ آليات الشفافية والرقابة والمساءلة والحياد السياسي؛ (ج) تحديث المقررات العسكرية والمدنية ذات الصلة؛ (ح) تعزيز دور المجتمع المدني وقدراته.

وانطلاقاً مما سبق، فإنّ ما يهمننا في هذا الملف الذي تطرحه دورية حكمة للإدارة والسياسات العامة التركيز على الجوانب المتصلة بأمرين تحديداً، هما:

- الأول: حوكمة المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية - وهي مؤسسات عامة - وذلك على نحو فعّال وكفؤ في ظل التحديات والأزمات التي تمر بها الدول العربية؛
- والثاني: السياسات العامة الكفيلة بمعالجة الإشكاليات التي تثيرها العلاقات المدنية - العسكرية والعلاقات المدنية - الاستخباراتية في الواقع العربي، وإصلاح وتحديث المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية، وخاصة ظل السياقات المحلية والإقليمية والعالمية التي تشهدها المنطقة العربية.

مجاور الملف:

يطرح الملف عدداً من الأسئلة ضمن ثلاثة مجاور:

المحور الأول: الجوانب النظرية:

1. ما المساهمات النظرية والمنهجية التي قدّمها الباحثون في مجال حكمة المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية وسياسات تعزيز فعاليتها وكفاءتها؟ وكيف يمكن الاستفادة منها، والبناء عليها، عربيًا؟
2. ما الدور الذي يمكن أن تلعبه العوامل الخارجية والمنظمات الإقليمية والدولية ومراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني في حكمة المؤسسات الأمنية والعسكرية والاستخباراتية وسياسات تحديثها؟
3. ما الدروس المستفادة عربيًا من الدراسات التطبيقية والمقارنة التي قدّمت في الحالات الأخرى من خارج العالم العربي؟

المحور الثاني: التحديات التي تواجه حكمة المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية:

4. إلى أي مدى تؤثر طبيعة نظم الحكم في الدول العربية على الأدوار التي تقوم بها المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية؟
5. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية ونظام السجون أو المؤسسات الإصلاحية؟

المحور الثالث: الدول العربية: دراسات حالة ومقارنة

6. كيف تُدار مؤسسات الدفاع والأمن والاستخبارات وغيرها من الأجهزة المتصلة بالأمن وانشاء القانون؟ وكيف تؤثر التحديات المختلفة والأزمات على هذه الإدارة؟

7. ما واقع العلاقة بين المؤسسات الدفاعية والأمنية والاستخباراتية والمؤسسات التنفيذية والتشريعية في البلدان العربية؟ وما السياسات العامة الكفيلة بتوزيع المسؤوليات (ذات الصلة بالمؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية) بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهذه المؤسسات من أجل ضمان قيام كل طرف بمهامه؟
8. ما السياسات العامة المتصلة بحجم السلطة التي تُمنح لكل طرف في تعريف استراتيجية الأمن القومي والتخطيط وتحديد الميزانيات للأجهزة العسكرية والأمنية وفي شؤون التعيين والترقيات والتقاعد؟
9. كيف يمكن حكامه العلاقات المدنية - العسكرية والعلاقات المدنية - الاستخباراتية في إطار يحترم الدستور وحكم القانون وحقوق الإنسان، ويحافظ في الآن نفسه على وحدة الدولة وأمنها وأمن شعبيها؟ وما القوانين والمؤسسات اللازمة لضمان رقابة فاعلة على المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية من قبل السلطة المدنية والمجتمع؟
10. ما المخاطر والتحديات المحتملة المرتبطة بإصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية في البلدان العربية، وكيف يمكن التخفيف من هذه المخاطر؟

ليست هذه الأسئلة إلا أسئلة بحثية من شأنها تحفيز النقاش حول القضايا الأساسية التي يطمح إليها هذا الملف ويتطلع من خلالها إلى معالجات أو إضافات بحثية جديدة. ويمكن للباحثين كتابة بحوثهم باللغة العربية أو الإنجليزية. ويمكن أن تكون البحوث دراسات حالة أو مقارنة، وتستخدم الأساليب الكمية أو النوعية أو المختلطة. كما يمكن كتابة أوراق سياسات.

الأجال الزمنية

- يجري استلام مقترح الورقة (250-500 كلمة)، في موعد أقصاه 15 تموز/ يوليو 2023. يستعرض المقترح البحثي مخطّطه الأساسي، ويشمل عنوان البحث وإشكاليته الأساسية ومنهجيته المتبعة.
- يجري استلام المسودات الأولى للأوراق التي قُبلت مقترحاتها البحثية في موعد أقصاه 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023.
- تُعقد ورشة عمل حضورياً خلال شهر آذار/ مارس 2024.
- تُرسَل الورقة المعدلة (من 7000 إلى 10000 كلمة) في ضوء نقاشات الورشة في موعد أقصاه 30 نيسان/ أبريل 2024.
- تستغرق عملية التحكيم العلمي ثلاثة أشهر.
- تستقبل الدورية أيضاً مراجعات نقدية للكتب والتقارير الدولية، على أن تكون في حدود 1500-3000 كلمة.

يُرسَل المقترح مع السيرة الذاتية عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:

hikama@dohainstitute.org

- ¹ بلغ الإنفاق العسكري في العالم 1981 مليار دولار أميركي في عام 2020، وهذا رقم أعلى بنسبة 2.6 في المائة مما كان عليه في عام 2019 و9.3 في المائة مما كان عليه في عام 2011. وارتفع الإنفاق العسكري العالمي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى نسبة 2.4 في عام 2020. ينظر: Stockholm International Peace Research Institute, *SIPRI Yearbook 2021: Armaments, Disarmament, and International Security – Summary* (Oxford: Oxford University Press, 2021), p. 12, accessed on 19/3/2022, at: <https://www.sipri.org/yearbook/2021>
- ² بعد الحرب العالمية الثانية، أطلق ألفريد ستيبان اسم "المهنية الجديدة" (New professionalism) على هذه الجيوش، وصار يُنظر إلى الجيش على أنه المؤسسة التي بإمكانها القيام بمهام أخرى مثل بناء الدولة الوطنية وتحقيق التنمية والتكامل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد تمّ هذا التوسع في المهام بمساعدة أميركية عسكرية في بعض الأحيان. ينظر: Alfred Stepan, "New Professionalism of Internal Warfare and Military Role Expansion" in: Abraham F. Lowenthal & John Samuel Fitch (eds.), *Armies and Politics in Latin America* (New York: Holmes & Meier, 1986), p. 138.
- ³ Kees Koonings, "Political Armies, Security Forces and Democratic Consolidation in Latin America," in: Gavin Cawthra, Robin Luckham & Anne Marie Goetz (eds.), *Governing Insecurity: Democratic Control of Military and Security Establishments in Transitional Democracies* (London: Zed Books, 2003), pp. 126-127.
- ⁴ Zoltan Barany, *The Soldier and the Changing State: Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe, and the Americas* (Princeton: Princeton University Press, 2013), p. 15.
- ⁵ Douglas L. Bland, "A Unified Theory of Civil-Military Relations," *Armed Forces & Society*, vol. 26, no. 1 (October 1999), p. 7.
- ⁶ ينظر: عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبنديقية: العلاقات المدنية العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 18.
- ⁷ Amartya Sen, "Birth of a Discourse," in: Mary Martin & Taylor Owen (eds.), *Routledge Handbook of Human Security* (London/ New York: Routledge, 2015), pp. 17-26; Des Gasper, "Securing Humanity: Situating 'Human Security' as Concept and Discourse," *Journal of Human Development*, vol. 6, no. 2 (July 2005), pp. 221-245 and United Nations Development Programme, *Human Development Report 1994* (New York/ Oxford: Oxford University Press, 1994), chap. 2.
- ⁸ هناك أدبيات كثيرة في هذا الصدد، منها: Nicole Ball, "Strengthening Democratic Governance of the Security Sector in Conflict-Affected Countries," *Public Administration and Development: The International Journal of Management Research and Practice*, vol. 25, no. 1 (February 2005), pp. 25-38; Herbert Wulf, "Security Sector Reform in Developing and Transitional Countries," Berghof Research Center for Constructive Conflict Management (2004), accessed on 2022/3/16 at: <https://bit.ly/3bazW0D>
- ⁹ Frederik Rosén, "Third-generation civil—Military relations," *Security Dialogue* 40, no. 6 (2009): 597-616 and Cornelius Friesendorf and Susan E. Penksa, "Militarized law enforcement in peace operations: EUFOR in Bosnia and Herzegovina," *International Peacekeeping* 15, no. 5 (2008): 677-694.
- ¹⁰ "Security Sector Governance: Applying the Principles of Good Governance to the Security Sector," Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), *SSR Backgrounders*, 17/11/2015, pp. 4-5, accessed on 15/03/2022, at: <https://bit.ly/3aYb1wY>
- ¹¹ "The security-development nexus: Conflict, peace and development in the 21st Century" (no date). Available at: https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/security_dev_nexus.pdf (Accessed: March 14, 2023).
- ¹² Stephan Keukeleire and Kolja Raube, "The security—development nexus and securitization in the EU's policies towards developing countries," *Cambridge Review of International Affairs* 26, no. 3 (2013): 556-572.
- ¹³ "Code of Conduct on Politico-Military Aspects of Security," Organization for Security and Co-operation in Europe, *Programme for Immediate Action Series*, no. 7 (December 1994), accessed 16/3/2022, at: <https://bit.ly/318qqo9>

¹⁴ Kodjo, T. , The African peace and security architecture (APSA), African Union, Peace and Security Department. Available at: <https://www.peaceau.org/en/topic/the-african-peace-and-security-architecture-apsa> (Accessed: March 2, 2023) and African Union:

African Union (2021). The African Peace and Security Architecture. Retrieved from <https://au.int/en/apsa>

¹⁵ *African Union Policy Framework on Security Sector Reform (SSR)* (Addis Ababa: African Union Commission, 2013), accessed on 2/11/2018, at: <https://bit.ly/2m7VhAY>

¹⁶ Mathew D. McCubbins & Thomas Schwartz, "Congressional Oversight Overlooked: Police Patrols versus Fire Alarms," *American Journal of Political Science*, vol. 28, no. 1 (February 1984), p. 166.

¹⁷ Gibson-Fall, F. (2021). Military responses to COVID-19, emerging trends in global civil-military engagements. *Review of International Studies*, 47(2), 155-170 and Passos, Anaís Medeiros, and Igor Acácio. "The militarization of responses to COVID-19 in Democratic Latin America." *Revista de administração pública* 55 (2021): 261-272.

¹⁸ من الكتابات العربية حول الجيوش والأجهزة الأمنية في الدول العربية: عزمي بشارة، الجيش والسياسة: اشكاليات نظرية ونماذج عربية (بيروت/ الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، مجموعة مؤلفين، الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت/ الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين (بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، مجموعة مؤلفين، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، أنور عبدالمملك، المجتمع المصري والجيش (1973-1952) الطبعة الثانية (القاهرة: المحروسة، 2005)، أحمد عبدالله (محرر)، الجيش والديمقراطية في مصر (القاهرة: سينا للنشر، 1990).